وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد للاولوية لا الامتناع
نحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم
تعاقبهما على المعنى فلم يكن في الفعل علامة التنكير ليمنع دخول عليه
اللام فيه ان اللزوم ليس كيف ومخصوص وبارجلا كما يدخله اللام
ونحو افضل لا يدخله التنوين لانه قيل منه منع الصرف قلنا لكنه
في الفعل مانع ضعيف وقيل انها لتعيين المعنى المطابق المستقبل وهو
لا يوجد الا في النكرة ورد بانه قد يكون للتضمن المدلول الاستقبالي
نحو عندي الساعة امر فعل وقد يكون للتضمن كما في الصفات فانها
تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف
وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية
ان اريد بالموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقية وان كانت شبه وقوله ولا حظ لهما ان اراد
من حيث ذاتهما مستقلتين فليستا بعد لول الصفة وان اراد

للذات الموجودة بل للذات

المنسوب اليه نعم يرد عليه مثل ما مر ان اشتراط المطابقة
انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر
قيل لانه اثر الحرف وهو الافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم والولاء
فلم يدخل الا ياهم والمضاف واللفظية فرع المعنوية وهي بتقدير الحرف
المذكور وقيل لما اراد وا نقصان اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة
الاصل اختاروا الحركة التي لا يمكن الا ما امكن مدخوله
اي تقدر واصالته في الاعراب لوجدي الحرف والفعل متطفل
فيهم او لتنكيره ورد الوجه الاخير منع لام التعريف وفيه ما فيه قيل

هو مختص

هو مختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض عن المضاف اليه
وسيجيء اختصاص الاضافة او لمقابلة نون الجمع على ان من جعل نحو
عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تمحض التاء
للتانيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالنعامة فلم يكون
الا في الجمع المؤنث السالم نسوا التنوين يقال ننونت بكذا
اي رفعت صوتي مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية اي المتحركة التي تولدت
من حركة احد حروف المد بعلا عنها لان حرف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدلت حرف التنوين بحصل الترنم لان التنوين
غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف الاطلاق يصلح الترنم
بما فيه من المد فبيد لا منه التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو
التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة فيسمى
الغاء بخروج الشعر بواسطته عن الوزن فكان المراد
كليهما لا نهما يدخلان من الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقال وقاتم
الاعماق خاوي المخترق ينتج ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر
للساكن وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب
انه في غاية الندرة فلم يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظ
ان الضمير راجع الى الكل فيرد عليه ان الاختصاص مع عدم
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم بالمخاصة
واضطر به الشراح في التنصيص قال الفاضل الجامي والمراد بكون
الشيء مسندا اليه قيل في حاشية انما فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشيء بارجاع ضمير اليه ما هو لكمال ظهوره كما مذكور وسلم

المطلقة ص

للساكنين ص

والغرض معرفة الا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)